وفورات تصل إلى ٧ ملايين يورو.. الانتهاء من صيانة المجموعة البخارية الثالثة في «الزارة»

البريجاوي لـ«الوطن»: تحسن الكهرباء مستمر حتى نهاية الشهر والتحسن الدائم مرتبط بتوريدات الفيول والغاز

جلنار العلي

أعلنت وزارة الكهرباء أمس إتمام أعمال الصيانة الشاملة على المجموعة البخارية الثالثة في محطة توليد كهرباء الزارة، نتيجة تشغيلها أكثر من ٥٠ ألف ساعة، وذلك بهدف إعادتها إلى قيمها التصميمية الأصلية بعد أن انخفضت كفاءتها واستطاعتها المولدة بسبب التشغيل الطبيعي وانتهاء العمر التشغيلي لبعض أجزائها.

وقد شملت الأعمال التي قامت بها الوزارة عمليات صيانة دقيقة للعنفات، وفحصاً شاملاً لضمان صلاحية ووثوقية جميع أجزائها وصيانة شاملة للمرجل، وتبديل مسخنات الضغط العالي وإصلاح الحراقات، إلى جانب صيانة المنوّبة وإجراء اختبارات تفصيلية على الملفات الثابتة والمتحركة، كما امتدت الأعمال لتشمل صيانة أبراج التبريد والنظام الكهربائي والنظام التحكمي وأجزاء المدخنة.

وقد أجرى وزير الكهرباء غسان الزامل جولة أمس على الأقسام التي جرت صيانتها في المحطة، معتبراً في تصريح له أن هذا الإنجاز الكبير يعكس القدرة على مواجهة التحديات الفنية بأعلى مستوى من الكفاءة والاحترافية بالاعتماد على الخبرات الوطنية، ما يسهم في تعزيز استدامة خدمات الطاقة الكهربائية وتحسين جودتها، مبيناً أنه رغم الحرب الاقتصادية على سورية والإجراءات القسرية المفروضة على الشعب السوري يتم تحقيق هذا الإنجاز المهم الذي يوفر مبالغ كبيرة من القطع الأجنبي على خزينة الدولة، مشيراً إلى أن هذا العمل الضخم يعزز كفاءة منظومة توليد الكهرباء، ويؤكد الدور الحيوي الذي تقوم به في دعم التنمية المستدامة والاعتماد على الكفاءات المحلية لتحقيق الأهداف الطموحة.

من جانبه، بيّن مدير المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء عمر البريجاوي في تصريح لـ«الوطن» أن هذه الصيانة تعد دورية ومخططاً لها، وقد امتدت لفترة ١١٠ أيام رغم أن مدد الصيانة العالمية تبلغ ١٥٠ يوماً، أي إن الورشات السورية حققت أول زمن قياسي للصيانة، وذلك بخبرات وطنية وعمال محليين من دون الاستعانة بأي خبرة أجنبية، علماً أن تكلفة هذا النوع من الصيانات تفوق الـ٧ ملايين يورو في حال تم استقدام إحدى الشركات الأجنبية للقيام بها، ففي كل دول العالم لا تقوم محطات التوليد بأعمال الصيانة، وإنما يتم تكليف شركات متخصصة في ذلك.

وأوضح البريجاوي أن أعمال الصيانة هذه أدت إلى رفع استطاعة العنفة إلى ٢١٠ ميغا واط، بعد أن انخفضت في السابق إلى ١١٠ ميغا واط، نتيجة الاستخدام الطويل لها، وهذا يعني أنه تمت إضافة ١٠٠ ميغا واط إلى الشبكة الكهربائية، ويشكل ذلك فائدة كبيرة لواقع الكهرباء خلال الفترة الحالية، لافتاً إلى أنه تم وضع المجموعة البخارية الثالثة في الخدمة منذ نحو ثلاثة أيام، ما أدى إلى تحسن ملحوظ في واقع التغذية الكهربائية في أغلب المحافظات، علماً أن هذا التحسن سيستمر حتى نهاية الشهر الحالي، مؤكداً أنه لا يمكن معرفة ما إذا كانت الأشهر القادمة ستشهد تحسناً بواقع التقنين الكهربائي، على اعتبار أن هذا الأمر مرتبط بتوريدات الفيول والغاز.

وفي سياق متصل، أكد البريجاوي أنه لا توجد خلال الفترة القادمة أعمال صيانة كبيرة، وإنما ستكون أعمالاً بسيطة ستؤدي إلى توقفات لا تتجاوز الـ٤٨ ساعة.

الحوافز في المصارف تشعل الجدل بين العاملين والإدارات

الموظفون: يسودها عدم الوضوح والمديرون الأكثر استفادة منها.. ومديرون: التفتيش المالي هو الحكم

عبد الهادي شباط

مع نهاية شهر أيار من العام ٢٠٢٢ أجاز القانون رقم «٢٤» رفع سقف نسبة الحوافز الإنتاجية للعاملين في المصارف العامة من ٢,٥ بالمئة إلى ١٠ بالمئة وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية.

لكن ماذا تحقق من القانون وكيف تم تطبيقه؟

عدد من العاملين في المصارف الحكومية اعتبروا أنه لا يتم إنصافهم وأن هناك عدم وضوح في توزيع الحوافز، وأن الإدارات تستحوذ على الحصة الأكبر من هذه الحوافز وما يستفيد منه العامل لا يمثل أكثر من فتات مقارنة مع حوافز بعض الإدارات مثل (المدير العام)!

بدوره مدير في مصرف حكومي أوضح أن معظم المصارف العامة وزعت الحوافز على العاملين لديها بناء على حجم الأرباح المتحققة لدى كل مصرف وبما يعادل ١٠ بالمئة من الأرباح الصافية، وأنه يتم توزيع الحوافز وفق نظام يصدره المصرف ويؤشر من وزير المالية وتوزع الحوافز إما بشكل ربعي أو نصف سنوي أو سنوي.

وعن حالة عدم الوضوح والضبابية في توزيع الحوافز واحتكار الإدارات للحصة الأكبر بين أن التوزيع يستند إلى قرارات مجالس الإدارة وعدد من المعايير تضمن حالة من العدالة في التوزيع بين العاملين وفيما يخص الحصص التي تتقاضاها الإدارات.

وأشار إلى أن هناك تدقيقاً ينفذه الجهاز المركزي للرقابة المالية على النفقات المالية بكل أشكالها في المصارف العامة وبحال وجود أي خلل سيتم الإشارة إليه وتدقيقه والمحاسبة بحال ثبت وجود مخالفة وهو الحكم ومن يجدد حالات التلاعب.

وكان عدد من العاملين ومنهم في مصارف الدخل المحدود بينوا أن إجمالي حوافزهم من نسبة أرباح المصرف (١٠ بالمئة من الأرباح الصافية) أقل من مليون ليرة سنوياً وبعض الموظفين في التسليف الشعبي تقاضى بحدود ٩٠٠ ألف ليرة عن عام كامل وبعض العاملين في مصرف آخر أفادوا بأن حصتهم من الحوافز كانت أقل من ٢٥٠ ألف ليرة عن ثلاثة أشهر (توزيع ربعي للأرباح)، ليبين مدير في المصرف الزراعي أنه في العام الجاري (٢٠٢٤) لم يتم توزيع حوافز لأن الأرباح لم تظهر حتى تاريخه، على حين في العام الماضي ٢٠٢٣ تم توزيع الحوافز وحصل أقل موظف على نحو ١٥٠ ألف ليرة في الشهر.

لكنه أكد أن الفارق بين حصة المدير العام ومديري الفروع والعاملين من مختلف الفئات الوظيفية يستند إلى علامات تم تحديدها في نظام توزيع الحوافز نافياً الفروقات الواسعة التي يتحدث عنها البعض بين الإدارات والعاملين.

وأوضح أن علامة المدير العام ١٠٠ بالمئة، معاون المدير العام ٩٨ بالمئة، المدير المركزي ٩٥ بالمئة، وتنخفض النسبة بشكل تدريجي نحو رؤساء الأقسام والدوائر وصولاً إلى أقل فئة وظيفية وهي الفئة الخامسة عند ٦٠ بالمئة من العلامة على حين علامة السائق ٦٥ بالمئة.

ومنه يرى مدير في الزراعي أنه لا توجد فروقات شاسعة بين العاملين والإدارات ومثال على ذلك بحال كانت حصة المدير العام مليون ليرة والمدير المركزي ٩٥٠ ألف ليرة وفق نظام العلامات الذي يستند إليه توزيع الحوافز، ستكون حصة السائق ٦٥٠ ألف ليرة والحارس ٦٠٠ ألف ليرة، معتبراً أن نظام العلامات راعى حجم المسؤوليات وطبيعة العمل وأيام الدوام الفعلي وغيرها من النقاط والمعايير لتحديد علامات الحوافز كما يعتبر أن حجم أرباح المصرف وعدد العاملين لديه يسهم في تحديد حصص العاملين من الحوافز.

وكان معاون وزير المالية رياض عبدالرؤوف أكد حين صدور القانون ٢٤ أنه يهدف للمحافظة على الكوادر المصرفية وجذب كفاءات وخبرات إضافية للقطاع المصرفي وتفعيل مساهمته ضمن التنمية الاقتصادية التي تعمل عليها الحكومة في القطاعات كافة وأن القانون ٢٤ رفع نسبة الحوافز للعاملين في المصارف لتصل إلى ١٠ بالمئة من الربح الصافي وهي نسبة تمثل أربعة أضعاف النسبة السابقة التي كانت عند حد ٢,٥ بالمئة.

منظومة المشتريات الحكومية.. خطوة لاستخدام التوقيع الرقمي

معاون وزير الاتصالات لـ«الوطن»: غايتها نزاهة المناقصات والمزايدات الحكومية وفضّ العروض

معاون وزير المالية: تحتاج إلى تعديل بعض الإجراءات للوصول إلى أعلى درجات الشفافية

رامز محفوظ

أكد معاون وزير الاتصالات لشؤون التحول الرقمي محمد محمد لـ«الوطن» أن إطلاق منظومة المشتريات الحكومية، توفر تكافؤ فرص وعدالة ونزاهة وشفافية العمليات الحكومية مثل المناقصات والمزايدات وفض العروض.

وأوضح أنها تتيح للمتعهد أن يطلع على كل العمليات الموجودة ومن ثم التقدم عبر المنصة بأوراقه الثبوتية والمالية، كما أنها تتيح عمليات تبسيط الإجراءات الحكومية في الجهات الحكومية فيما يتعلق بلجان المناقصات واللجان الفنية بشكل كامل.

وأكد خلال حديثه في ورشة العمل التي أقيمت يوم أمس لتعريف المقاولين والمهندسين والمتعهدين بوظائف المنظومة وآلية إنشاء حساب عليها وخطوات استخدام أداة التوقيع الرقمي الخاصة لتوقيع العروض المقدمة عبرها، أن الورشة الموجهة اليوم إلى المقاولين والمتعهدين والشركات، ولاحقاً ستكون هناك ورشة موجهة للجهات الحكومية.

وقال: المنصة حالياً خلال التشغيل التجريبي من وزارتي الاتصالات والمالية بهدف تجريبها قبل تعميمها على كل الجهات، موضحاً أن التشغيل الكامل للمنظومة سيكون مع بداية العام القادم.

وقال: يعتبر أحد مشاريع إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية، لافتاً إلى أنه يتم حالياً التشغيل التجريبي للمنظومة في وزارتي الاتصالات والمالية فقط تمهيداً لتعميمها لاحقاً على الجهات العامة، وخلال التشغيل التجريبي سيتم الاستفادة من أي ملاحظات ومقترحات تسهم في تطوير آلية عمل المنظومة، موضحاً أن المنظومة تعتمد بشكل أساس على التوقيع الرقمي لإثبات الحجية القانونية للعروض المقدمة وتجنب تزويرها أو إنكارها.

وأشار إلى أنه سيكون هناك خطة شاملة أمام الحكومة من أجل تشغيل المنظومة بداية العام المقبل، لكن اليوم يتم تشغيلها تجريبياً في وزارتي الاتصالات والمالية لعرضي مناقصة واستدراج.

وقال معاون الوزير: إن وزارتي الاتصالات والمالية منذ إعداد دفاتر الشروط شريكان بتطبيق المنظومة، كما أن هناك فريقاً تشغيلياً تجريبياً مشترك للمنظومة بين الوزارتين، ونحن كوزارتين قمنا بمراجعة دفاتر الشروط وحتى قانون العقود الحالي الذي قمنا بتعديله أصبحت التعديلات فيه جاهزة وقريباً سيرسل للمجالس المختصة، ومع بداية العام القادم ستكون المنصة متاحة وفق قانون عقود معدل وفق التعديلات المطلوبة.

بدوره قال معاون وزير المالية منذر ونوس: إن أي منظومة عمل إلكتروني مثل المنظومة الحالية تستوجب بعض التعديلات سواء بالإجراءات أو التشريعات من المهم أن نقوم بها، وكل الأشياء المتعلقة بها ممكن أن يطرأ عليها تعديل بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من العدالة والشفافية.

ولفت إلى أن التحول الرقمي لا يتم من جانب واحد، إنما هناك لجنة كاملة تتابع كل العمل الحكومي وتتابع عملية الانتقال للتحول الرقمي بشكل كامل، لافتاً إلى أن هذه المنظومة تعتبر في غاية الأهمية وطرف مهم منه القطاع الخاص الذي سيحصل عند تفعيل هذه المنظومة بشكل كامل على الشفافية وعلى المرونة والإيضاح، مؤكداً أنها ستقدم ميزة نوعية عالية لكل الأطراف المعنية.

من جهته قدم مدير التحول الرقمي في وزارة الاتصالات تامر شرحاً تفصيلياً عن وظائف منظومة المشتريات الحكومية وآلية عملها وعن متطلبات العارضين لاستخدام المنظومة وعرض فيديوهات تعريفية للمنظومة وعرض الاشتراك بمناقصة وطلب عروض وتسجيل عارض.

ولفت إلى أن المنظومة هي أحد المشروعات الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية ضمن البرنامج الخامس للتطبيقات الحكومية المشتركة وهي عبارة عن منصة إلكترونية يتم من خلالها إجراء عمليات البيع والشراء وتأمين احتياجات الجهات العامة وفق قانون العقود (المناقصات وطلب العروض والمزايدات).

وبيّن أن الأطراف المستفيدة من المنظومة هي كل الجهات العامة التي يشملها التشريع أو قانون العقود رقم ١٥ لعام ٢٠٠٤ كي تؤمن احتياجاتها عبر هذه المنظومة، إضافة إلى جميع المتعهدين أو العارضين وقطاع الأعمال المسجلين في المنظومة.

وناقشت ورشة العمل ملاحظات المقاولين والمهندسين والمتعهدين على آلية عمل المنظومة ومقترحاتهم لتطوير عملها خلال المرحلة التجريبية لها.

«الجفاف» يدفع ٥,٨ مليارات ليرة للمتضررين والمستفيدين من حمص وطرطوس

هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أهمية تطوير آلية عمل صندوق الجفاف بما يعود بالفائدة على الفلاح والاستمرار بالإنتاج، داعياً خلال الاجتماع الذي عقد أمس مع مجلس إدارة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي إلى تشكيل لجنة من جميع الجهات المعنية لتقديم مقترح لمشروع قانون جديد يطوّر القانون الناظم لعمل الصندوق وفق ما تتطلبه المرحلة القادمة خلال شهر.

ونوه بأن الصندوق هو أحد أشكال الدعم المقدم للفلاحين ومن المهم تطوير آلية عمله وتعديل القانون الناظم له وتعليماته التنفيذية لتعزيز دوره بما يضمن توسيع مروحة التعويض وزيادة النسب والإسراع في صرف التعويضات ليتمكن الفلاحون المتضررون من إعادة زراعة أراضيهم فور حدوث الضرر واستمرارهم بالإنتاج، بالإضافة إلى لحظ الحالات الخاصة التي تحدث فيها جوائح أو أضرار عامة على المستوى الوطني والناتجة عن المناخ وغيره بما يسمح للصندوق بالتدخل.

ورأى الوزير أن الدعم يجب أن يأخذ اتجاهين الأول يتعلق بوسائل التمويل والثاني بالحماية من الأضرار، لافتاً إلى أن تلكؤ وتلدد والمركز الغربي، حيث بلغت المساحة المتضررة ١٠٥٠٣ دونماً وبمبلغ تعويض ٧٤٤ مليون ليرة.

ووافق المجلس على التعويض على المزارعين المتضررين في منطقة مصياف في حماة على محاصيل القمح والجلبان البعل نتيجة الهطلات المطرية الغزيرة الحاصلة في آخر شهر آذار وأول نيسان هذا العام حيث بلغت المساحة المتضررة ٤٤٢ دونماً وعدد المتضررين ٥٣ مزارعاً حيث بلغ عدد المزارعين المتضررين ٢١٩١ مزارعاً بمساحة متضررة ١٠٥٠٣ دونماً وبمبلغ تعويض ٧٤٤ مليون ليرة.

العام على محصول التفاح في مناطق والمركز الغربي، حيث بلغت المساحة المتضررة ٤٨٩٢٢ دونماً، وعدد المزارعين المتضررين ٤٩٥٤ مزارعاً، ومبلغ تعويض ٥,٨٣٢ مليارات ليرة.

كما وافق المجلس على التعويض على المزارعين المتضررين في مناطق صافيتا والقدموس والدريكيش في محافظة طرطوس نتيجة البرد الحاصل بتاريخ ٦ و٧ أيار من هذا العام على أشجار التفاح بمبلغ تعويض ٧,٨ ملايين ليرة.

معاون وزير الزراعة فايز مقداد قال في تصريح لـ«الوطن»: إن الاجتماع جاء بهدف مناقشة الأضرار التي حصلت بالعديد من المحاصيل الزراعية وفق أنظمة عمل الصندوق واللجان المشكلة للاطلاع على كل الأضرار ورفع التقارير للتعويض حيث تبدأ من تقديم المزارع طلبات الكشف عن الأضرار إلى الوحدة الإرشادية التي يتبع لها خلال ١٥ يوماً من حدوث الكارثة وقبل زوال أثرها، حتى يتم الكشف عن الأضرار وإحصائها سواء كانت تتعلق بموجة الحر أو البرد أم غيرها ويتم التعويض عندما تكون الخسائر ٥ بالمئة من مساحة الوحدة الإدارية وحجم الضرر تجاوز ٥٠ بالمئة من حجم الإنتاج المتوقع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي محمد أبو حمود أن هناك لجنة مشكلة لدراسة مرسوم إحداث رقم ١١٤ للعام ٢٠١١ ومواكبته للأضرار والخسائر التي تحدث نتيجة للتغيرات المناخية والتوجيه الذي دعا إليه الوزير هو توسيع عمل اللجنة من جهات خارج الوزارة ومن ضمن مجلس إدارة الصندوق.